

Distr.: General
27 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الصادر عن اجتماع جماعة الحوار المتعلق بالغابات،
الذي انعقد في هونغ كونغ بالصين في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، بشأن
”الإجراءات الواقعية لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني“ (انظر المرفق). وأكون ممتنا
لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة
المعني بالغابات (١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)، وذلك كمساهمة في مداولات تلك الهيئة.

(توقيع) إمبر جونز باري

* E/CN.18/2005/1

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

جماعة الحوار المتعلق بالغابات

الحوار المتعلق بالإجراءات الواقعية لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني

٢ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ - هونغ كونغ، جمهورية الصين الشعبية

تقرير موجز من إعداد رؤساء الاجتماع*

نايجل سايزر، كاسي فيليبس، مبارك أحمد

لأول مرة يجتمع أكثر من ١٢٠ من قادة مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والحكومة ليتفقوا على إجراءات ملموسة لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني في آسيا والعالم. واتفقت الشركات والحكومات على أن تتحمل كل منها مسؤولية كفالة قانونية ما تقوم بشرائه من منتجات أخشاب ومنتجات ورقية.

واتفقت جميعا على أن تكون الأولوية العليا كفالة عدم اقتطاع الأخشاب، بصورة غير قانونية، من الحدائق والمحميات الوطنية، أو سرقتها من المجتمعات المحلية أو من ملاك الأراضي الخاصة. فمن شأن هذا أن يلحق ضررا بيئيا جسيما، ويشعل الصراع الاجتماعي، ويضيف إلى انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف، ويسبب خسائر اقتصادية فادحة، ويبطئ من تنمية البلدان الفقيرة. كما أن الأخشاب غير القانونية تبخس أسعار منتجات الأخشاب والمنتجات الورقية، مما يضر بالشركات التي تحترم القانون ويضعف الثقة في هذا القطاع.

وشددنا على الخطوات التي يمكن اتخاذها بسرعة من جانب مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني للحد من قطع الأشجار غير القانوني. وانبثق الحوار عن الإجراءات التالية ذات الأولوية:

- ١ - التعاون على تعزيز التحالفات الهامة القائمة في مجال مكافحة قطع الأشجار غير القانوني، مثل:

* هذا البيان عبارة عن موجز شخصي أعده الرؤساء ولم يوافق عليه جميع المشاركين قبل توزيعه. وسينشر قريبا موجز أكثر تفصيلا عن الاجتماع.

(أ) تحالف المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة/الرابطة الأمريكية للغابات والورق لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني في المناطق المحمية؛

(ب) الشبكة العالمية للحراجة والتجارة، بقيادة الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة؛

(ج) قائمة الاهتمامات المشتركة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة/الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة في مجال مكافحة قطع الأشجار غير القانوني.

٢ - الاستفادة من الخبرة المكتسبة من الشراكات القائمة في وضع معايير محلية واقعية للمواصفات القانونية يتفق عليها ويمكن مراجعتها، بغية التعجيل بالتحرك قدما نحو وضع معايير مشابهة في سائر البلدان المعرضة لخطر قطع الأشجار غير القانوني.

٣ - إقامة نظام تقييم يتسم بالبساطة والصدق والاستقلالية والموضوعية لاستخدامه في تحديد البلدان وأنواع الأشجار المعرضة للخطر. فمن شأن نظام كهذا أن يساعد شركات المنتجات الحرجية وتجار التجزئة والعملاء، إلى جانب المستثمرين والدائنين وشركات التأمين، على تقليل احتمالات التورط في دعم المنتجات الحرجية التي يتم قطعها وحصدها والاتجار بها بصورة غير قانونية، وذلك من خلال مشتريات الأخشاب والورق والخدمات المالية. وقد يسفر هذا، بدوره، عن وضع نظام لتقييم الشركات.

٤ - حض الشركات على استخدام تكنولوجيا مبتكرة لتعقب مصادر الأخشاب وتبادل أفضل الممارسات لتحسين إدارة سلسلة إمدادها، وتقليل التكلفة، ومساعدتها على كفاءة عدم تلوث سلسلة إمدادها بأي أخشاب يتم قطعها وحصدها والاتجار بها بصورة غير قانونية.

وحضر الاجتماع مجموعة من الشركات والهيئات غير الحكومية ضمت IKEA، Axel Springer Verlag، والشركة الآسيوية لقطع الأشجار واستخلاص لب الورق (APRIL)، والشركة الدولية للورق (International Paper)، Weyerhaeuser، HSBC، ورابطة الاستثمار المستدام والمسؤول في آسيا (ASRIA)، Sumalindo، SGS، Stora Enso، Mondi، Tetra Pak، والشركة اليابانية للورق (Nippon Paper)، وشركة أوجي للورق (Oji Paper)، ومنظمة حفظ الطبيعة، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة، ومجلس "غرين بيس" الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية، وجمعية أصدقاء الأرض، Telapak، والصندوق الاستثماري للغابات الاستوائية، ومندى المنظمات غير الحكومية الإندونيسية لشؤون البيئة (WALHI)، ومركز البحوث الحرجية الدولية، ومعهد الموارد العالمية.

واستمع الاجتماع مرارا لكيفية تعثر جهود مكافحة قطع الأشجار غير القانوني بسبب ضعف الإدارة، والفساد، وسوء إنفاذ القانون، والصراعات، وعدم وضوح حقوق الملكية، وتدني الاستثمار في التدريب على إدارة الهيئات العامة. وأهاب الاجتماع بالحكومات أن تبادر، على وجه الاستعجال، إلى تصدر الجهود من أجل معالجة أوجه القصور هذه.

أما الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها للمساعدة في بناء الزعامات الحكومية فهي:

١ - قيام جماعة الحوار المتعلق بالغابات بإرسال وفد مصغر من قادة مجتمع الأعمال التجارية والمجتمع المدني للقاء الوزراء وسائر كبار المسؤولين في العواصم الرئيسية لدول آسيا وأوروبا وغيرها لاقتسام نتائج هذا الاجتماع والحض على بذل جهود متضافرة.

٢ - توجيه نداءات عمل في الاجتماعات الحكومية الدولية الهامة المقبلة، مثل:

(أ) اجتماع وزراء البيئة والتنمية بمجموعة الثمانية، إنجلترا، ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(ب) اجتماع لجنة الغابات المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(ج) منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

(د) مؤتمر قمة رؤساء دول مجموعة الثمانية، اسكوتلند، حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

(هـ) اجتماع فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون والإدارة السليمة للغابات في شرق آسيا، مانيلا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ والاجتماع الوزاري المعني بإنفاذ القانون والإدارة السليمة للغابات في شمال آسيا وروسيا، سان بطرسبرغ، الاتحاد الروسي.

٣ - قيام كبار المسؤولين الحكوميين المشاركين في الحوار بالدعوة إلى إقامة شراكة أكبر مع هذا القطاع والمجتمع المدني، مع تعهد كل الحكومات المشاركة بمتابعة تعزيز تلك الشراكة قريبا.

وأشاد الكثير من المشاركين بما تبذله الحكومات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من جهود لتقديم قدر أكبر من المساعدة الإنمائية الموجهة لمساعدة البلدان الفقيرة في مجالات من قبيل إصلاح الإدارة، والتدريب، وإنفاذ القانون. كما حض الكثيرون أوروبا على بذل جهود لتطبيق سياسات عامة في مجال المشتريات وإقامة شراكات

مع البلدان المصدرة، مما يقلل من استيراد أوروبا للأخشاب التي قد تكون غير قانونية. ذلك أن علينا جميعاً أن نتعلم بسرعة من الدروس القيمة التي ستظهر بالتأكيد من هذه التجارب خلال السنوات المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن المشاركين ساد بينهم اتفاق قوي على ضرورة تعزيز عملية إنفاذ القانون بقدر كبير في كل من البلدان المصدرة والبلدان المستوردة. فعلى البلدان المصدرة أن تتخذ خطوات عاجلة لإنفاذ القوانين التي تحمي الغابات ذات القيمة العالية حفاظاً عليها، ولحماية المجتمعات المحلية من الصراع الذي يفجره قطع الأشجار غير القانوني. أما البلدان المستوردة فيمكنها بذل جهود أكبر للاستفادة من القوانين السارية في محاكمة الضالعين في استيراد وتوزيع المنتجات الحرجية غير قانونية المصدر. إذ ينبغي إقامة محاكمات رادعة بالاستعانة بالقوانين التي تحظر غسل الأموال، والتهرب الضريبي، والتزيف، والتهرب، والمطالبات الزائفة. فمحاكمة عتاة المجرمين وزعماء عصابات الجريمة المنظمة وممولي الجرائم الحرجية يجب أن تمنح الأولوية العليا في هذه الحملة العالمية للقضاء على الجرائم الحرجية. وفضلاً عن ذلك، حض بعض المشاركين البلدان المستهلكة على حظر استيراد منتجات الأخشاب غير قانونية المصدر في بلد المنشأ.

وكانت الحكومات الممثلة في الاجتماع تضم جمهورية الصين الشعبية، وماليزيا (ساراواك وشبه جزيرة ماليزيا)، واليابان، وإندونيسيا، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والسويد، والاتحاد الروسي. كما أوفد الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع ممثلين عنه.

وكانت هناك مساندة قوية للجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة قطع الأشجار غير القانوني، مثل مبادرات إنفاذ القانون والإدارة في مجال الغابات والشاركة الحرجية الآسيوية. وخلال الاجتماع، أعرب مسؤولون من الصين وإندونيسيا وماليزيا عن اتفاقهم على ضرورة توثيق التعاون فيما بينهم للحد من الاتجار بالأخشاب غير القانونية فيما بين بلدانهم.

شكر وتقدير

يعرب رؤساء الاجتماع عن امتنانهم البالغ لكل من شارك في الاجتماع على ما تكبدوه من وقت وجهد، وعلى ما تعهدوا به من عمل جماعي في سبيل مكافحة الجرائم الحرجية.

وتتوجه جماعة الحوار المتعلق بالغابات بالشكر إلى القائمين على رعاية هذا الاجتماع، وهم:

من المجتمع المدني: منظمة حفظ الطبيعة؛ الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة؛ جامعة ييل
 من القطاع الخاص: الشركة الآسيوية لقطع الأشجار واستخلاص لب الورق؛ والرابطة
 الأمريكية للغابات والورق؛ والشركة الدولية للورق، المجلس العالمي للأعمال التجارية من
 أجل التنمية المستدامة
 من الحكومات والمنظمات غير الحكومية: وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة؛ والمنظمة
 الدولية للأخشاب المدارية؛ والوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ والوكالة الأمريكية للتنمية
 الدولية؛ والمديرية العامة للتعاون الدولي بهولندا

كما تتوجه جماعة الحوار المتعلق بالغابات بالشكر إلى السيدات والسادة التالية
 أسماؤهم على دورهم الريادي في تنظيم هذا الاجتماع: نايجل سايزر (منظمة حفظ الطبيعة)؛
 كاسي فيليبس - فايرهويزر؛ ومبارك أحمد (الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، إندونيسيا)؛
 جيمز غريفيث (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة)؛ هيو سبيتشلي
 (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة)؛ رود تايلور (الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، آسيا
 والمحيط الهادئ)؛ ساره برايس وليندا كرام (جامعة ييل).

معلومات أخرى

للاتصال بنايجل سايزر (منظمة حفظ الطبيعة): Nigel Sizer - The Nature
 Conservancy, tel: +62-811-875-485; e-mail: nsizer@tnc.org

للاتصال بغاري دانغ (جماعة الحوار المتعلق بالغابات): Gary Dunning - The Forests
 Dialogue, tel: +1-203-432-5966; e-mail: info@theforestsdialogue.org

وللاطلاع على نصوص الكلمات والبيانات التي أقيمت في الاجتماع، وعلى قائمة
 المشاركين والتقارير الأساسية والوصلات المفيدة، يرجى زيارة الموقع
www.theforestsdialogue.org.